بعض المسائل الصرفية والنحوية في المغني لابن قدامة المقدسي

(عرض وتعليق)

عمر علي الباروني
جامعة مصراتة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن اللغة العربية آلة العلوم ومفتاح أبوابها، ومعلوم أن مكانتها ومهمتها عاليتا المقام؛ فالفقيه والمفسر وغيرهما بحاجة إليها؛ لما لها من عظيم الشأن في تبيين الأحكام الشرعية؛ فكان لزامًا على كل عالم في العلوم الشرعية معرفة قواعد اللغة وأصولها، من صرف ونحو، وغيرهما. وكتاب المغني لابن قدامة المقدسي (ت620هـ) من الكتب الفقهية، التي رأيت فيها مواضع يشرح فيها مؤلفوها بعض المسائل الصرفية والنحوية، فرأيت أن أجمع شيئًا من شتات هذه المواضع، ثم أتتبعها بشيء من التعليق من المصادر المختلفة، ومن ثم سميت بحثي باسم (بعض المسائل الصرفية والنحوية في المغني لابن قدامة المقدسي– عرض وتعليق). وقد جعلت البحث مكونًا من ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول للتعريف بابن قدامة، والمطلب الثاني للمسائل الصرفية، والمطلب الثالث للمسائل النحوية، ثم أردفت المطالب بخاتمة لأهم النتائج، ثم فهرسًا للمصادر والمراجع.

المطلب الأول- (التعريف بابن قدامة)[1]

اسمه: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن قدامة بن مقدم بن نصر الجماعيلي المقدسي الدمشقيّ الصالحي الحنبلي.

مولده: ولد في جماعيل من قرى نابلس بفلسطين، وذلك في شهر شعبان، سنة (541هـ).

رحلاته وطلبه العلم: بدأ طلبه للعلم في دمشق، ثم هاجر مع أخيه الشيخ أبي عمر سنة (551هـ)، وحفظ القرآن، وتفقه، ثم ارتحل إلى بغداد سنة (561هـ)، وحجّ سنة (574هـ)، ورجع مع وفد العراق إلى بغداد، وأقام بها سنة، ثم رجع إلى دمشق، وبقي فيها إلى أن توفي.

شيوخه: من الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن قدامة: عبد القادر الجيلي البغدادي (ت561هـ)، وهبة الله بن الحسن الدقّاق (ت562هـ)، وأبو الفتح محمد بن البطّي (ت564هـ)، وأبو الفتح نصر بن المنّي (ت583هـ).

تلاميذه: تفقه على الشيخ موفق الدّين خلق كثير، منهم: شمس الدّين عبد الرحمن المقدسي (ت689هـ)، وأبو عبد الله محمد بن الدّبيثي (ت637هـ)، وضياء الدين أبو عبد الله المقدسي (ت643هـ)، وزكي الدين عبد العظيم المنذري (ت656هـ).

مصنفاته: له تصانيف كثيرة في فنون مختلفة، منها: البرهان في مسائل القرآن، والتبيين في أنساب القرشيين، وذمّ التأويل، وذمّ ما عليه مدّعو التصوّف، وذمّ الموسوسين، وروضة الناظر في أصول الفقه، وفضائل الصحابة، وقنعة الأريب في الغريب، والكافي في الفقه، وكتاب التوابين، ولمعة الاعتقاد، ومختصر الهداية، والمغني وهو شرح مختصر أبي القاسم الخرقي في الفقه (ت334هـ).

---

[1] ينظر ترجمته في: العبر في خبر من غبر 3/180-181، وفوات الوفيات 2/158-159، وذيل طبقات الحنابلة 3/281-300، وشذرات الذهب 7/155-163، وكشف الظنون 1/343-828، 2/1378، 1406، ومعجم المطبوعات 1/213، والأعلام 4/67، وهدية العارفين 1/459-460، وإيضاح المكنون 3/544، 4/241، ومعجم المؤلفين 6/30.

أخلاقــه وصـفاته: كـان فقيهًـا مـن أكـابر الحنابلـة، وأحـد الأئمـة الأعـلام، وشـيخ الإسلام. عالمًا بالفقه وأصوله، والتفسير، وكان حسن المعرفة بالحديث، وله يد في علم العربية. وكان مع تبحّره في العلوم ورعًا زاهدًا تقيًّا ربّانيًّا، عليه هيبة ووقار، وفيه حلم وتؤدة، وأوقاته مستغرقة للعلم والعمل، وكان يفحم الخصوم بالحجج والبراهين.

هيئته: كان تامّ القامة، أبيض، مشرق الوجه حسنه، أدعج العينين، واسع الجبين، طويل اللّحية، قائم الأنف، مقرون الحاجبين، لطيف اليدين، نحيف الجسم.

شِعره: كان ابن قدامة ينظم الشعر، وله منه الكثير، فمن ذلك:

لَا تَجْلِسَنَّ بِبَابِ مَنْ ** يَأْبَى عَلَيْكَ دُخُولَ دَارِهْ
وَتَقُولُ حَاجَاتِي إِلَيْـ ** ـهِ يَعُوقُهَا إِنْ لَمْ أُدَارِهْ
اتْرُكْهُ وَاقْصِدْ رَبَّهَا ** تُقْضَى وَرَبُّ الدَّارِ كَارِهْ

ومن شعره– أيضًا–:

أَتَغْفَلُ يَا بْنَ أَحْمَدَ وَالْمَنَايَا ** شَوَارِعُ تَخْتَرِمَنَّكَ عَنْ قَرِيبِ
أَغَرَّكَ أَنَّ تُخْطِيكَ الرَّزَايَا ** فَكَمْ لِلْمَوْتِ مِنْ سَهْمٍ مُصِيبِ
كُؤُوسُ الْمَوْتِ دَائِرَةٌ عَلَيْنَا ** وَمَا لِلْمَرْءِ بُدٌّ مِنْ نَصِيبِ
إِلَى كَمْ تَجْعَلِ التَّسْوِيفَ دَأْبًا ** أَمَا يَكْفِيكَ إِنْذَارُ الْمَشِيبِ
أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّكَ كُلَّ حِينٍ ** تَمُرُّ بِغَيْرِ خِلٍّ أَوْ حَبِيبِ
كَأَنَّكَ قَدْ لَحِقْتَ بِهِمْ قَرِيبًا ** وَلَا يُغْنِيكَ إِفْرَاطُ النَّحِيبِ

وفاتــه: توفي– رحمه الله تعالى– بمنزله بدمشق، يوم السبت، يوم عيد الفطر، وصُلّي عليه من الغد، وحمل إلى سفح قاسيون فدفن به، وحضر جنازته جمع عظيم.

المطلب الثاني– المسائل الصرفية

لم تكن المسائل الصرفية ذات وفرة في كتاب المغني؛ ولعل السبب يرجع إلى كون الكتاب في الفقه، ومسائل الفقه ليست بحاجة ملحة للأبواب الصرفية، وعلى العكس من ذلك في حاجتها لأبواب النحو؛ فمن المسائل الصرفية التي تعرض لها ابن قدامة:

أ- مصدر الأفعال الثلاثية المزيدة[2]

* يأتي المصدر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف على وزن (اسْتِفْعال)، قال ابن قدامة: "الِاسْتِحْدَادُ: اِسْتِفْعَال...، من الحديد"[3]، وكذلك "الِاسْتِنْجَاءُ: اسْتِفْعَالٌ، من نَجَوْتُ الشجرةَ، أي: قَطَعْتُهَا...، وقال ابن قتيبة هو مأخوذٌ من النَّجْوَة، وهي ما ارتفع من الأرض...[4]، والِاسْتِجْمَارُ: اسْتِفْعَالٌ من الجِمَارِ، وهي الحجارةُ الصِّغارُ"[5]، فالمصادر السابقة ثلاثية الفعل المزيد بثلاثة أحرف.

ب- الاشتقاق من الثلاثي المضعف العين[6]

* قال ابن قدامة: "يقال: أَبَّرْتُ النخلةَ، بالتخفيف والتشديد، فهي مُؤَبَّرَةٌ وَمَأْبُورَةٌ[7]. ومنه قول النبي- صلى الله عليه وسلم-: (خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ)...[8]، وَأَبَّرْت النَّخْلَةَ آبُرُهَا أَبْرًا، وَإِبَارًا، وَأَبَّرْتُهَا تَأْبِيرًا، وَتَأَبَّرَتْ النَّخْلَةُ، وَانْتَبَرَتْ[9]، ومنه قول الشاعر:

* تَأَبَّرِي يَا خِيرَةَ الْفَسِيلِ *"[10].

فهو وإن كان لم يذكر وزنًا صرفيًّا مطلقًا في هذا النص المنقول؛ إلا أن ما ذكره يمكن تفصيله على النحو الآتي: فقوله: (مؤبّرة)، و(مأبورة) اسما مفعول على زنة (مُفَعَّلة) و(مَفْعُولة) من الفعل المضعف العين (أبّر). وقوله: (أبْرًا) و(إبارًا) و(تأبيرًا) مصادر على زنة (فَعْل) و(فِعال) و(تَفْعيل)، كلها من الفعل الثلاثي المضعف العين (أبّر). وقوله: (تأبّرت) و(ائتبرت) فعل مطاوعة على زنة (تفعّل) و(افتعل)، وهما من الفعل (تأبّر).

---

[2] ينظر: الكناش في فني النحو والصرف 322/1- 323، 197/2.

[3] المغني لابن قدامة 63/1. وينظر: لسان العرب (حدد).

[4] ينظر: لسان العرب (نجا).

[5] المغني لابن قدامة 111/1. وينظر في معنى الجمار: لسان العرب (جمر).

[6] ينظر: شذا العرف، ص:59.

[7] المغني لابن قامة 51/4. وينظر: لسان العرب (أبر).

[8] المغني لابن قامة 51/4. والحديث في كتاب الأوائل للعسكري، ص:425.

[9] ينظر: لسان العرب (أبر).

[10] المغني لابن قامة 51/4. والبيت لأحيحة بن الجلاح في لسان العرب (شول)، (فحل).

ج- التصغير

* ذكر أن أغراض التصغير أربعة[11]: التصغير، والتقليل، والتحقير، والتحبب، فقال: "إن قال: له عليَّ درهمٌ كبِيرٌ؛ لَزِمَهُ درهمٌ من دراهم الإسلام؛ لأنه كبيرٌ في العُرف. وإن قال: له عليَّ دُرَيْهِمٌ؛ فهو كما لو قال: دِرْهَمٌ؛ لأن التصغير قد يكون لصغره في ذاته، أو لقلة قدره عنده وتحقيره، وقد يكون لمحبته، كما قال الشاعر:

بِذَيَّالِك الْوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ ** بِذَيَّالِك الْوَادِي وَذُيَّاكَ مِنْ زُهْدِ

وَلَكِنْ إذَا مَا حُبَّ شَيْءٌ تَوَلَّعَتْ ** بِهِ أَحْرُفُ التَّصْغِيرِ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ"[12].

المطلب الثالث- المسائل النحوية

لقد ذكر ابن قدامة بعض المسائل النحوية المتعلقة بأحكام فقهية، وهو ما اضطره إلى توضيح الحكم فيها بناء على الوجه النحوي، وقد أدرجتُ هذه المسائل تحت أبواب النحو المعروفة، فكان من بين هذه المسائل ما ياتي:

1- (باب المرفوعات)

أ. مسائل المبتدأ والخبر:

1. حذف المبتدأ للعلم به[13]: أعرب ابن قدامة كلمة (باب) في عبارة: (بَابُ ما تكون به الطهارةُ من الماء)، على أنها خبر، وقال في تقدير المبتدأ: "التقدير: هذا بابُ ما تكون به الطَّهارةُ"[14]، ثم بين علة حذف المبتدأ فقال: "فحذف المبتدأ للعلم به"[15].

2. كان التامة: أعرب (كان) في العبارة السابقة على أنها تامة، فقال: "ما تكونُ الطَّهارةُ به، أي: تَحْصُلُ وتَحْدُثُ، وهي ها هنا تامةٌ"[16]، وبين معنى التمام بأن كان

---

[11] وزاد بعضهم التقريب. ينظر: اللمحة في شرح الملحة 564/2، وشذا العرف، ص99.

[12] المغني لابن قدامة 124/5. وينظر البيتان في: اللمحة في شرح الملحة 673/2.

[13] ينظر: توضيح المقاصد 485/1.

[14] المغني لابن قدامة 7/1.

[15] المغني لابن قدامة 7/1.

[16] المغني لابن قدامة 7/1.

"غير محتاجةٍ إلى خبرٍ، ومتى كانت تامَّةً كانت بمعنى الحدث والحصول[17]، تقول: كان الأمرُ، أي: حَدَثَ ووَقَعَ؛ قال اللَّهُ تعالى: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}[18]، أي: إن وجد ذو عسرةٍ[19]. وقال الشاعر:

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ** فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[20]

أي: إذا جاء الشِّتَاءُ"[21].

3. أعرب كلمة الطهارة في عبارة: "وَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُطْلَقِ"، فجعلها "مبتدأ، خبره محذوفٌ، تقديره: والطهارةُ مباحةٌ، أو جائزةٌ، ونحو ذلك"[22]. وجعل "الألف واللام للاستغراق[23]، فكأنه قال: وكلُّ طهارةٍ جائزةٌ بكلِّ ماءٍ طاهرٍ مطلقٍ"[24].

ب- (المنصوبات)

أ. مسائل الاستثناء:

1. تعريف الاستثناء: عرف الاستثناء لغة فقال[25]: الاستثناء "مشتق من ثَنَيْتُ فُلَانًا عن رأيه، إذا صرفته عن رأيٍ كان عازمًا عليه. وثَنَيْتُ عِنَانَ دَابَّتِي، إذا صَرَفْتُهَا به عن وِجْهَتِهَا التي كانت تذهب إليها"[26]. وعرفه اصطلاحًا بأنه[27]:

---

[17] ينظر: شرح التسهيل 278/1، وشرح المكودي، ص285، والمقاصد النحوية 1155/3.

[18] سورة (البقرة)، الآية (280).

[19] ينظر: شرح التصريح 249/1.

[20] ينظر البيت في: اللمع في العربية، ص:38، وشرح التسهيل 342/1.

[21] المغني لابن قدامة 7/1.

[22] المغني لابن قدامة 8/1.

[23] قال المرادي: وهي "أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل". الجنى الداني، ص316.

[24] المغني لابن قدامة 8/1.

[25] ينظر: لسان العرب (ثني).

[26] المغني لابن قدامة 113/5.

[27] ينظر في تعريف الاستثناء: اللمع في العربية، ص66، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل 168/8، والتعريفات، ص272.

"صرفُ اللفظ بحرف الاستثناء عما كان يقتضيه لولاه"[28]، ثم أتى بتعريف آخر فقال: "وقيل: هو إخراج بعض ما تناوله المستثنى منه"[29].

2. أدوات الاستثناء[30]: بيّن أدوات الاستثناء وأصلها، وقسمها إلى حروف وأسماء وأفعال، فقال: "وحرف الاستثناء المستولَي عليه (إلَّا)[31] ، ويشبه به أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ؛ فالأسماء: (غَيْرُ)، و(سِوَى)، والأفعال: (لَيْسَ)، و(لَا يَكُونُ)، و(عَدَا)، والحروف: (حَاشَا)، و(خَلَا)، فبأي كلمةٍ استثنَى بها صحَّ الاستثناء"[32]. وذكر أن (إلَّا) قد تكون بمعنى (الواو)[33] كما في حديث جابر، أن النبي– صلى الله عليه وسلم– (نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ، إلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ)[34] ؛ فقال: "يحتمل أنه أراد: ولا كلب صيدٍ"[35]، ثم ذكر أن اللغة جاءت بمثل هذا المعنى، واستشهد عليه بشاهد شعري، وهو قول الشاعر:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ** لَعَمْرُ أَبِيكَ إلَّا الْفَرْقَدَانِ[36]

أي: والفرقدان[37].

3. الاستثناء المنقطع: ذكر أن الاستثناء من غير الجنس– أي: المنقطع[38]– قد "ورد في الكتاب العزيز ولغة العرب، قال الله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ

---

[28] المغني لابن قدامة 113/5.

[29] المغني لابن قدامة 113/5.

[30] ينظر: الأصول في النحو 285/1– 289، واللمع في العربية، ص:66، ودليل الطالبين لكلام النحوين، ص:64.

[31] ينظر: اللمع في العربية، ص:66.

[32] المغني لابن قدامة 419/7.

[33] هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. ينظر: الإنصاف 268/1.

[34] المغني لابن قدامة 189/4. وينظر الحديث في سنن الترميذي 587/3، حديث رقم (2181).

[35] المغني لابن قدامة 190/4.

[36] ينظر البيت في: الإنصاف 268/1، 271.

[37] ينظر: المغني لابن قدامة 190/4.

[38] المغني لابن قدامة 112/5. وينظر: جامع الدروس العربية 128/3.

فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ}[39]. وقال الله- تعالى-: {لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا}[40]. وقال الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ** إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ[41]

وقال آخر:

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ** إِلَّا أُوَارِي لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا"[42].

وذكر أن هذا النوع من الاستثناء على غير حقيقته، فقال: "وغير الجنس المذكور ليس بداخلٍ في الكلام، فإذا ذكره، فما صرف الكلام عن صوبه، ولا ثناه عن وجه استرساله، فلا يكون استثناءً، وإنما سمي استثناءً تجوُّزًا، وإنما هو في الحقيقة استدراكٌ، و(إِلَّا) ها هنا بمعنى (لكِنْ)"[43]. وقد نسب هذا الرأي لأهل العربية، وذكر منهم ابن قتيبة، وأنه حكاه عن سيبويه[44]. ثم بين كيفية مجيء الاستدراك في العربية فقال: "الاستدراك لا يأتي إلا بعد الجحد؛ ولذلك لم يأت الاستثناء في الكتاب العزيز من غير الجنس إلا بعد النفي، ولا يأتي بعده الإثبات، إلا أن يوجد بعده جملة"[45]. وعلى ذلك خرّج ما جاء من الاستثناء من غير الجنس خاليًا من النفي، كقوله- تعالى-: {فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ}[46]؛ فإن إبليس- عنده- كان من الملائكة، وهو داخل في جنس المستثنى منه، ومشمول بالأمر بالسجود، وعلى ذلك فاستثناؤه من الجنس[47].

---

[39] سورة (الكهف)، الآية (50).

[40] سورة (الواقعة)، الآيتان (25، 26).

[41] ينظر البيت في: الإنصاف 271/1.

[42] المغني لابن قدامة 113/5. والبيت للنابغة في: الكتاب 320/2- 321، والمقتضب 414/4.

[43] المغني لابن قدامة 113/5. وينظر: جامع الدروس العربية 128/3.

[44] ينظر: المغني لابن قدامة 113/5. وينظر رأي سيبويه في: الكتاب 323/2.

[45] المغني لابن قدامة 113/5. ينظر في الاستثناء المنقطع: شرح قطر الندى، ص:245.

[46] سورة (الكهف)، الآية (50).

[47] ينظر: المغني لابن قدامة 113/5.

ب- مسائل الحال:

1. إعراب الحال: ذكر أن الرجل إذا قال لامرأته: "أنتِ طالقٌ مريضَةً. بالنصب، أو الرفع"[48]، فينظر؛ فإن نوى به وصفها بالمرض في الحال، طلقتْ في الحال، وإن نوى به الطلاق في حال المرض، لم تطلق حتى تمرض[49]. ثم ذكر العلة فقال: "لأن هذا حال، والحال مفعول فيه، كالظرف[50]، ويكون الرفع لحنًا؛ لأن الحال منصوب[51]. وإن أطلق ونصب، انصرف إلى الحال؛ لأن مريضةً اسمٌ نكرةٌ، جاء بعد تمام الكلام وصفًا لمعرفةٍ؛ فيكون حالًا[52]، وإن رفع، فالأولى وقوع الطلاق في الحال، ويكون ذلك وصفًا لطالقٍ، الذي هو خبر المبتدأ"[53].

2. مجيئ الحال جملة[54]: ذكر أنه إذا قال رجل لزوجته: "أنت طالقٌ إنْ كَلَّمْتِ زيدًا، ومحمدٌ مع خالدٍ. لم تطلق حتى تكلم زيدًا في حالٍ يكون فيه محمدٌ مع خالدٍ"[55]. وقال بعض الفقهاء: "إنه يحنث بكلام زيدٍ فقط؛ لأن قوله: (محمدٌ مع خالدٍ) استئناف كلام؛ بدليل أنه مرفوعٌ"[56]. ثم عقب على هذا القائل بقوله: "والصحيح ما قلنا؛ لأنه متى أمكن جعل الكلام متصلًا كان أولى من قطعه"[57]. ثم رد حجة الرفع التي استند إليها القائل بقوله: "والرفع لا ينفي كونه حالًا؛ فإن الجملة من المبتدإ والخبر تكون حالًا"[58]. ثم أتى بأدلة من القرآن على مجيئ الحال جملة

---

[48] المغني لابن قدامة 475/7.

[49] ينظر: المغني لابن قدامة 475/7.

[50] ينظر: الخصائص 387/2، وعلل النحو، ص372.

[51] ينظر: اللمحة في شرح الملحة 375/1.

[52] ينظر: مغني اللبيب، ص560.

[53] المغني لابن قدامة 475/7.

[54] ينظر: أوضح المسالك 285/2، والتذييل والتكميل 164/9، وشرح الأشموني 29/2، والهمع 319/2-320.

[55] المغني لابن قدامة 462/7.

[56] المغني لابن قدامة 462/7.

[57] المغني لابن قدامة 462/7.

[58] المغني لابن قدامة 462/7.

اسمية، منها قوله- تعالى-: {اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ}[59]. وقوله: {إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ}[60]. {وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ}[61]. ثم قال: "وهذا كثيرٌ؛ فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه مع إمكان وصله به"[62].

باب- (المجرورات)

أ- مسائل القسم:

1. حروف القسم[63]: ذكر أن للقسم ثلاثة حروف، هي: (الباء، والواو، والتاء)[64]، وأن الباء هي الأصل، وأنها تدخل على المظهر والمضمر، وذكر أن الواو بدل من الباء؛ ولذلك فهي تدخل على المظهر دون المضمر[65]. وذكر أنه على الرغم من أن الباء هي الأصل فإن "الواو أكثر استعمالًا، وبها جاءت أكثر الأقسام في الكتاب والسنّة"[66]. ثم علل أصلية الباء فقال: "وإنما كانت الباء الأصل؛ لأنها الحرف الذي تصل به الأفعال القاصرة عن التعدي إلى مفعولاتها، والتقدير في القسم: أُقْسِمُ بالله، كما قال الله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ}"[67]. وذكر أن "التاء بدلٌ من الواو، وتختص باسم واحدٍ من أسماء الله- تعالى- وهو (الله)، ولا تدخل على غيره؛ فيقال: تَاللهِ. ولو قال: تَالرَّحْمَنِ، أو تَالرَّحِيمِ؛ لم يكن قسمًا"[68]. ثم

---

[59] سورة (الأنبياء)، الآية (1).

[60] سورة (الأنبياء)، الآية (2).

[61] ينظر: المغني لابن قدامة 462/7، 95/9. والنص القرآني من سورة (يوسف)، الآية (13).

[62] المغني لابن قدامة 462/7.

[63] ينظر في حروف القسم وأحكامها: شرح المفصل 489/4، واللباب في علل البناء والإعراب 373/1، واللمحة في شرح الملحة 263/1، والهمع 477/2.

[64] حروف القسم أكثر من ثلاثة. ينظر: المصادر السابقة.

[65] المغني لابن قدامة 502/9.

[66] المغني لابن قدامة 502/9.

[67] المغني لابن قدامة 502/9. والنص القرآني من سورة (الأنعام)، الآية (109).

[68] المغني لابن قدامة 502/9.

أورد آيات قرآنية وشاهدًا شعريًّا على القسم بالتاء مع لفظ الجلالة (الله) خاصة، فقال: "قال الله- تعالى-: {تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ}[69]. {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا}[70]. {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}[71]. {تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ}[72]. {وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}[73]. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ** بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الضَّيَّانُ وَالْآسُ"[74].

2. حذف حرف القسم: ذكر أن المقسِم إذا حذف حرف القسم كان يمينًا صحيحًا، سواء جر لفظ الجلالة أم نصبه، فقال: "وإن أقسم بغير حرف القسم، فقال: اللهِ لَأَقُومَنَّ. بالجر أو النصب، كان يمينًا"، وذكر أن مثل هذا اليمين "سائغ في العربية[75]، وقد ورد به عرف الاستعمال في الشرع"، واستدل عليه بحديث: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَ النَّبِيَّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ، فَقَالَ: آللَّهِ إِنَّكَ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: اللَّهِ إِنِّي قَتَلْتُهُ)[76]. وحديث (وَقَالَ لِرُكَانَةَ بْنِ عَبْدِ يَزِيد: اللَّهِ مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟ قَالَ: مَا أَرَدْتُ إلَّا وَاحِدَةً)[77]. وبقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ** [وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي][78]

وبقوله أيضًا:

فَقَالَتْ يَمِينَ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ[79] ** [وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغِوَايَةَ تَنْجَلِي][80]

---

[69] سورة (النحل)، الآية (56).
[70] سورة (يوسف)، الآية (91).
[71] سورة (يوسف)، الآية (85).
[72] سورة (يوسف)، الآية (73).
[73] سورة (الأنبياء)، الآية (57).
[74] المغني لابن قدامة 502/9- 503. وينظر البيت في: اللمحة في شرح الملحة 265/1.
[75] ينظر: شرح الرضي على الكافية 302/4.
[76] المغني لابن قدامة 503/9. والحديث في المعجم الكبير للطبراني 399/11، حديث رقم (12123).
[77] المغني لابن قدامة 503/9. والحديث في سنن أبي داود 671/1، حديث رقم (2206).
[78] ينظر البيت في: اللمحة في شرح الملحة 269/1. والشطر الثاني من زيادة الباحث.
[79] المغني لابن قدامة 503/9.

وجعل الدليل على أنه قسم وجود قرينتين لفظيتين تدلان على ذلك؛ إحداهما الجواب بجواب القسم. والثانية النصب والجر في اسْم الله- تعالى-؛ فوجب أن تكون يمينًا كما لو قال: والله[81]. وقال في موضع آخر: إن النصب والرفع لحن[82].

3. ما يدخل في جواب القسم: بيّن ما يدخل في جواب القسم فقال: "ويجاب القسم بأربعة أحرف؛ حرفان للنفي، وهما: (مَا)، و(لَا)، وحرفان للإثبات، وهما: (إنَّ)، و(اللَّامُ) المفتوحة. وتقوم (إنْ) المكسورة مقام (مَا) النافية، مثل قوله: {وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى}[83]. وإن قال: والله أَفْعَلُ. بغير حرفٍ؛ فالمحذوفُ ها هنا (لَا)[84] ، وتكون يمينه على النفي؛ لأن موضوعه في العربية كذلك[85]، قال الله- تعالى-: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}[86]، أي: لا تفتأ. وقال الشاعر:

تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ** [بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ][87]

وقال آخر:

فَقُلْت يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ** [وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي][88]

أَيْ: لَا أَبْرَحُ"[89]. وتقدير البيت الأول: لا يبقى.

ب- الجر على الجوار:

خرّج ابن قدامة قراءة (أرجلَكم) بالنصب في قوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ}[90]، على أنها "معطوفة على اليدين

---

[80] البيت لامرئ القيس في: اللمع في العربية، ص:185.

[81] المغني لابن قدامة 503/9- 504.

[82] المغني لابن قدامة 512/8.

[83] سورة (التوبة)، الآية (107).

[84] ينظر: الكتاب 105/3.

[85] ينظر: الأصول في النحو 200/2.

[86] سورة (يوسف)، الآية (85).

[87] البيت سبق ذكره. والشطر الثاني من زيادة الباحث.

[88] البيت سبق ذكره. والشطر الثاني من زيادة الباحث.

[89] المغني لابن قدامة 504/9. واللمحة في شرح الملحة 269/1.

في الغسل"[91]. وخرّج قراءة (أرجلِكم) بالجر على العطف للمجاورة[92]، وجعل منه قول الشاعر:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ** كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[93]

وقوله:

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ** صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[94]

بجَرَّ (قدير)، على العطف للمجاورة[95]. وقول الله تعالى: {إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ}[96]، بجر (أليم)، وهو صفة لـ(عذاب) المنصوب[97]؛ لمجاورته المجرور. ومنه قول العرب: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[98].

ج- باب (الشرط ومعاني بعض الأدوات والحروف)

1. أدوات الشرط[99]: ذكر من الأدوات التي تستعمل للشرط ويكون تعليق الطلاق بها ستة، وهي: (إنْ)، و(إذَا)، و(مَتَى)، و(مَنْ)، و(أَيُّ)، و(كُلَّمَا)[100]. "فمتى علق الطلاق بإيجاد فعل بواحد منها كان على التراخي...، فمتى وُجد... طلقت"[101].

وذكر أن (إذَا) "تستعمل شرطًا بمعنى (إنْ)، قال الشاعر:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّك بِالْغِنَى ** وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[102]

---

[90] سورة (المائدة)، الآية (6).

[91] المغني لابن قدامة 99/1.

[92] ينظر: الإنصاف 603/2، ومغني اللبيب، ص:467، 825، وشرح التصريح 159/2.

[93] ينظر البيت في: شرح الرضي على الكافية 92/4.

[94] ينظر البيت في: مغني اللبيب، ص:600.

[95] ينظر: مغني اللبيب، ص:600.

[96] سورة (هود)، الآية (26).

[97] ينظر: معاني القرآن للزجاج 46/3.

[98] المغني لابن قدامة 99/1. وينظ هذا القول في: الكتاب 67/1، 436.

[99] ينظر في أدوات الشرط وأحكامها: اللمحة في شرح الملحة 865/2، وما بعدها.

[100] ينظر: المغني لابن قدامة 446/7.

[101] المغني لابن قدامة 446/7.

[102] ينظر البيت في: اللمحة في شرح الملحة 880/2.

فجزم بها كما يجزم بـ(إِنْ)"[103]، وزاد أنها "تستعمل بمعنى (متى)"[104]. وذكر أن (متى) من أدوات الجزاء[105]، واستشهد على ذلك بشاهد شعري فقال: إن "(متى) يجازى بها، ألا ترى إلى قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ** تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ"[106].

ثم قال: "وليس في هذه الحروف ما يقتضي التَّكرار إلا (كُلَّمَا)"[107] ، وذكر أن بعض الفقهاء يرى أن (مَتَى) تقتضيه أيضًا؛ لأنها تستعمل له، بدليل قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ** تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

أي: في كل وقت، وبدليل أنها "تستعمل في الشرط والجزاء، ومتى وجد الشرط ترتب عليه جزاؤه"[108]. ثم قال ابن قدامة –ردًّا على القائل بهذا الرأي–: "والصحيح أنها لا تقتضيه؛ لأنها اسم زمن بمعنى: أيَّ وقتٍ، وبمعنى (إِذَا)، فلا تقتضي ما لا يقتضيانه، وكوْنها تستعمل للتَّكرار في بعض أحيانها، لا يمنع استعمالها في غيره، مثل (إذا) و(أيَّ وقتٍ)، فإنهما يستعملان في الأمرين، قال الله– تعالى–: {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ}[109] {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ}[110]. {وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلا اجْتَبَيْتَهَا}[111]. وقال الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ ** سَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا[112]

---

[103] المغني لابن قدامة 446/7.

[104] المغني لابن قدامة 446/7.

[105] ينظر: اللمحة في شرح الملحة 868/2.

[106] المغني لابن قدامة 446/7– 447. والبيت للحطيئة في الكتاب 86/3.

[107] المغني لابن قدامة 447/7.

[108] المغني لابن قدامة 446/7– 447.

[109] سورة (الأنعام)، الآية (68).

[110] سورة (الأنعام)، الآية (54).

[111] سورة (الأعراف)، الآية (203).

[112] ينظر البيت في: المقاصد النحوية 1059/3، وشرح التصريح 326/2.

وكذلك (أيّ وقتٍ)، و(أيّ زمانٍ)، فإنهما يستعملان للتكرار، وسائر الحروف يجازى بها، إلا أنها لما كانت تستعمل للتكرار وغيره، لا تحمل على التكرار إلا بدليلٍ، كذلك (متى)"[113].

2. دخول الفاء في جواب الشرط: ذكر أن حروف الشرط "إذا تقدم جزاؤها عليها، لم تحتج إلى حرف في الجزاء[114]، كقوله: أنتِ طالقٌ إنْ دخلْتِ الدارَ. وإن تأخر جزاؤها، احتاجت في الجزاء إلى حرف الفاء إذا كان جملةً من مبتدإ وخبر، كقوله: إنْ دخلْتِ الدار فأنتِ طالقٌ. وإنما اختصت بالفاء لأنها للتعقيب[115]، فتربط بين الجزاء وشرطه، وتدل على تعقيبه به"[116].

3. اجتماع شرطين والاكتفاء بجزاء الثاني عن الأول: ذكر في مسائل الطلاق أن الرجل إذا ذكر شرطين بحرفين، فيقتضي أن لكل واحدٍ منهما جزاءً، ولكن الرجل قد يترك ذكر جزاء الأول، إذا كان الجزاء الآخر دالًّا عليه[117]؛ فهنا يحتمل أن تطلق بأحدهما أيِّهما كان، وقول الرجل هذا كما لو قال: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ. قال الفرزدق:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْت وَسَبَّنِي ** بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَهَاشِمِ[118]

والتقدير: سبني هؤلاء وسَبَبْتُهم. وقال الله تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ}[119]. أي عن اليمين قعيدٌ وعن الشمال قعيدٌ[120]. فإنْ قال: "إنْ أَكَلْت وَلَبِسْت فأنت طالقٌ. لم تطلق إلا بوجودهما جميعًا سواءٌ تقدم الأكل أو تأخر؛ لأن الواو للعطف ولا تقتضي ترتيبًا[121]. وإن قال: إنْ أَكَلْتِ أو لَبِسْتِ فأنت طالقٌ. طلقت

---

[113] المغني لابن قدامة 447/7.

[114] ينظر: المقاصد الشافية 122/6.

[115] ينظر: الجنى الداني، ص:61.

[116] المغني لابن قدامة 447/7.

[117] ينظر: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، ص31.

[118] ينظر البيت في: الكتاب 77/1.

[119] سورة (ق)، الآية (17).

[120] المغني لابن قدامة 448/7.

[121] قيل: بالإجماع. ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص:85. وقيل: هناك من يرى أنها للترتيب. ينظر: الجنى الداني، ص:158- 159.

بوجود أحدهما؛ لأن أو لأحد الشيئين...[122] ، وإن قال: أنت طالقٌ إنْ أَكَلْتِ فَلَبِسْتِ، أو إن أكلْتِ ثم لَبِسْتِ. لم تطلق حتى تأكُلَ ثم تلبسَ؛ لأن الفاء وثم للترتيب"[123].

4. اعتراض الشرط على الشرط[124]: إذا قال الرجل لزوجته: "إذا لبِسْتِ. أو: إنْ أكلْتِ مَتَى لَبِسْتِ. أو: إنْ أَكَلْتِ إنْ لَبِسْتِ. لم تطلق حتى تلبسَ ثم تأكلَ؛ لأن اللفظ اقتضى تعليق الطلاق بالأكل بعد اللبس، ويسميه النحويون اعتراض الشرط على الشرط، فيقتضي تقديم المتأخر وتأخير المتقدم؛ لأنه جعل الثاني في اللفظ شرطًا للذي قبله، والشرط يتقدم المشروط، قال الله تعالى: {وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ}[125]. فلو قال لامرأته: إنْ أعطَيْتُكِ، إنْ وَعَدْتُكِ، إنْ سَأَلْتنِي، فأنتِ طالقٌ. لم تطلق حتى تَسْأَلَهُ، ثم يَعِدَهَا ثم يُعْطِيَهَا؛ لأنه شرط في العطِيَّة الوعدَ، وفي الوعدِ السؤالَ، فكأنه قال: إنْ سَأَلْتِنِي، فوعدْتُكِ، فأعطَيْتُكِ فأنتِ طالقٌ"[126].

د- باب (كنايات العدد)

*** ما يتعلق بـ(كذا)**[127]: ذكر أنه إذا قال قائل مقرًّا على نفسه: لَهُ عَلَيَّ كَذَا؛ فإما أن يقول: كَذَا، بغير تكرير ولا عطف، وإما أن يقول: كَذَا كَذَا، بتكرير وبغير عطف، وإما أن يقول: كَذَا وَكَذَا، بتكرير وبعطف، والذي يهم الباحث هنا هو التعبير الأول؛ لأنه يحتمل عدة أوجه إعرابية، وتفصيل القول فيه على النحو الآتي: فإذا قال القائل: لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمٌ. بالرفع، لزمه درهمٌ. وتقدير الكلام: شيء هو درهمٌ، فيكون (درهمٌ) بدلًا من (كَذَا). وإذا قال: لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمٍ. بالجر، لزمه جزء درهمٍ، وتقدير الكلام: جزء درهمٍ، أو بعض درهمٍ، فيكون (كَذَا) كناية عنه. وإذا قال: لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمًا. بالنصب، لزمه درهم، فيكون منصوبًا على التفسير، وهو

---

[122] ينظر: شرح التصريح 173/2.

[123] المغني لابن قدامة 449/7. وينظر: الجنى الداني، ص:61، 63، 426.

[124] ينظر في هذه المسألة: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، ص:31، وما بعدها.

[125] سورة (هود)، الآية (34).

[126] المغني لابن قدامة 450/7.

[127] ينظر: المقاصد الشافية 314/6، وشرح التصريح 478/2.

التمييز[128]. وذكر أن بعض النحويين يرى أنه منصوبٌ على القطع، كأنه قطع ما ابتدأ به وأقرَّ بدرهمٍ، وهو قول نحاة الكوفة[129]. وإذا قال: لَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمْ، بالوقف، فيكون تقدير الكلام: جزء درهمٍ أيضًا[130]، ثم علل وجه السكون قائلًا: "لأنه يجوز أن يكون أسقط حركة الجر للوقف"[131]، ثم بين سبب صحة تقدير (كذا درهم) بجزء درهم في حالتي الجر والوقف بـ"أنّ (كذا) اسم مبهم"[132].

الخاتمة

بعد الاطلاع على كتاب المغني وعرض بعض المسائل الصرفية والنحوية؛ يمكن إيجاز أهم النتائج التي خلص إليها البحث في الآتي:

1- أن ابن قدامة- إلى كونه فقيهًا- يعد عالمًا نحويًّا.

2- أن علوم اللغة عامة والنحو خاصة ذات أهمية كبيرة للفقيه.

3- أن شواهد ابن قدامة في المسائل النحوية كانت متنوعة (قرآن، حديث، شعر).

4- أن ابن قدامة كان يذكر التوجيهات النحوية في المسألة لتوضيح الحكم الشرعي.

5- هذا البحث يعتبر- حسب علمي- نواة أُولى في تجديد مجال البحث الصرفي والنحوي، وفي توجيه أنظار الباحثين إلى كتب الفقه؛ لدراسة الجوانب اللغوية فيها.

---

[128] ينظر: شرح الأشموني 46/2.

[129] ينظر: المغني لابن قدامة 141/5. وينظر قول الكوفيين في: تفسير البحر المحيط 101/1.

[130] ينظر: المغني لابن قدامة 141/5.

[131] المغني لابن قدامة 141/5.

[132] المغني لابن قدامة 141/5. وينظر في إبهام (كذا): شرح التصريح 478/2.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.
- الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، (د. ت).
- اعتراض الشرط على الشرط، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط(1)، 1406هـ–1986م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط(15)، 2002م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، (د. ت).
- الأوائل، تأليف: أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار البشير، طنطا، ط(1)، 1408هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د. ت).
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تأليف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، تصحيح: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط(1)، (د. ت).
- التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1405هـ.
- تفسير البحر المحيط، تأليف: أبي حيان الأندلسى، دار الفكر، (د. ت).
- جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ط(28)، 1414هـ–1993م.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، دار الفكر، بيروت، (د. ت).

- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1413هـ-1992م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
- ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَلامي الحنبلي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط(1)، 1425هـ-2005م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، 1430هـ-2009م.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ت).
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (د. ت).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط(1)، 1406هـ-1986م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1419هـ-1998م.
- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1)، (1410هـ-1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1421هـ-2000م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ-1978م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط(11)، 1383هـ.

- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1422هـ-2001م.
- شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ-2005م.
- العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط(1)، 1420هـ-1999م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط(1)، 1410هـ-1990م.
- فوات الوفيات، صلاح الدين محمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط(1)، 1973-1974م.
- الكتاب، أبو بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3)، 1408هـ-1988م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(1)، 1416هـ-1995م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ط(3)، 1414هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن حسن بن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة، ط(1)، 1424هـ-2004م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت).

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط(1)، 1408هـ-1988م.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط(2)، 1404هـ- 1983م.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس بمصر، 1346هـ-1928م.
- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، 1388هـ-1968م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط(6)، 1985م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ومحمد البنا، وعياد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش، والسيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1)، 1428هـ-2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط(1)، 1431هـ-2010م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول، 1951م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).